لبنان والحلول المستدامة
السيادة، الحياد، والطريق نحو السلام الدائم

إعداد

العميد الركن المتقاعد

زياد الهاشم

أيار / مايو 2025

مقدمة

يحتلُ لبنان رغم صغر مساحته موقعاً جغرافياً مميّزاً بين قارات آسيا وأفريقيا وأوروبا، مما يزيد من أهميته الجيوبوليتيكية. يصف ميشال شيحا وضع لبنان الجغرافي ك "رأس جسر ولا أميز، بل قل اننا للعالم أحد مراصده"[1].

تاريخ لبنان الفريد، عدم مأسسة نظامه السياسي التوافقي المتعدّد الطوائف، تداخل قضاياه مع قضايا محيطه وتنوُّع إتنياته السكانيَّة وضعته على مفترق طرق السياسة الإقليمية والدولية. يقول ديفيد هيل: "إنَّ التنافس في الشرق الأوسط على السلطة والأفكار والعقيدة والثروة يجري على أرض هذا البلد"[2]. إحتلّ لبنان تاريخيًا مساحة متناقضة في السياسات الإقليمية في الشرق الأدنى، وتاريخه العريق في التجارة والتبادل الثقافي، ونظامه السياسي جعله محطّ أنظار القوى الإقليمية والدولية على مر العقود، تارة يقال عنه أنه الديموقراطية الوحيدة حيث لا يكون الرئيس رئيساً إلى الأبد، وحيث لا دين للدولة في دستوره، وتارة كان يوصف بسويسرا الشرق. يعاني لبنان منذ الاستقلال، الحروب الأهلية والتوترات الطائفية والتدخلات الخارجية، حيث تعرضت ولا تزال سيادته للخرق ان داخلياً عبر جهات غير حكومية تحمل السلاح وتحتكر قرار الحرب والسلم، وإن خارجياً من خلال النفوذ أو الاحتلال أو الوصاية، لذا إنَّ مسألة سيادة لبنان — وما إذا كان بإمكانه أو ينبغي له اعتماد والحفاظ على سياسة الحياد في خضم الصراعات الإقليمية — في صلب النقاشات حول مستقبله وسلمه وازدهاره. يشكّل الحياد بمواجهة التدخلات الخارجية والانقسامات الداخلية فرصة ذهبية للبنان ليعيد بناء دولته في بيئة دولية واقليمية معقدة.

لم يكن اللبنانيون حياديِّين حول أكثر القضايا التي تهم المنطقة، فانقسموا حولها بين تأييد ومعارضة. للناصرية والوحدة العربية والأحلاف، وللعمل الفلسطيني المسلح إنطلاقا من لبنان، ولوجود

[1] شيحا، ميشال. لبنان اليوم، لبنان بقلم مفكري الندوة محاضرات مختارة من الندوة اللبنانية اعداد أمين الياس منشورات جامعة الروح القدس الكسليك 2012 ص 36.

[2] هيل، ديفيد، الدبلوماسية الاميريكية تجاه لبنان ست محطات وأمثولاتها(1943-2023)، دار سائر المشرق، الطبعة الأولى 2024.

القوات السورية في لبنان، وللثورة السورية من ضمن الربيع العربي، وأخيراً لدور المقاومة وسلاحها وحرب إسناد حماس في غزة.

ترمي هذه الورقة إلى التعريف المختصر بمفهومي السِّيادة والحياد والعلاقة بينهما في السياق اللبناني، للانطلاق نحو تحديد مواقف الافرقاء اللبنانيين واللاعبين الاقليميين والدوليين من اعتماد لبنان للحياد كخيار استراتيجي، مرورًا بعرض موجز للتطوُّر التاريخي للدولة اللبنانية وجذور نظامها السياسي الطائفي ومصادر التهديد لسيادتها، ثم الانتهاء بطرح بعض الحلول الواقعية الممكن تطبيقها للحفاظ على سيادة لبنان وحياده بغية استدامة السلام في ربوعه وتحقيق ازدهاره ورفاهية شعبه.

1. أسس تكوين لبنان: الكيان-الأحجية وجمع الأجزاء

كُوّن لبنان كدولة حديثة على يد ارادة خارجية هي الانتداب الفرنسي بعد هزيمة السلطنة العثمانية نتيجة للحرب العالمية الأولى. رُسمت حدود دولة "لبنان الكبير"، لتضم جماعات دينية متنوعة تشمل الموارنة المسيحيين، والسنة، والشيعة، والدروز، وعددًا من الأقليات[3]. والأراضي المقيمة عليها وكأننا امام جمع اجزاء لاحجية، وقد عمدت سلطات الانتداب الفرنسي إلى إنشاء هياكل سياسية وإدارية قائمة على التوزع الطائفي، مما أدى إلى إرساء نمط من الحُكم سيستقر لاحقًا في إطار ما عرف ب "الديموقراطية التوافقية" التي كُرّست باتفاقية غير مكتوبة عام **1943**، سُميت "الميثاق الوطني".

2. الميثاق الوطني وحدوده

سعى الميثاق الوطني لعام **1943** إلى إرساء توازن في السلطة بين الطوائف الرئيسة: فتم تخصيص منصب رئاسة الجمهورية لماروني مسيحي، ورئاسة مجلس الوزراء لسني مسلم، ورئاسة مجلس النواب لشيعي مسلم. رغم أن هذا الترتيب أتاح، ولو ظاهريًا، تمثيلًا تعدديًا، فقد رسّخ أيضًا الانتماءات الطائفية كأساس للسلطة السياسية. لم تقم النخب السياسية بمأسسة النظام السياسي

[3] Kaufman, Asher, S. (2014). Reviving Phoenicia: The Search for Identity in Lebanon. I.B. Tauris.

طوال الفترة الأولى التي تلت الاستقلال بحجة أنَّ النظام أثبت فعاليته رغم التوترات التي حدثت في تلك الفترة. وبالتالي تبنّت الدولة نموذخ "المحاصصة الطائفية"[4].

تعرّض النظام السياسي غير الممأسس الى أول تهديد له مع دخول أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة **1948** وقرب لبنان الجغرافي من الصراع العربي–الإسرائيلي، ممَّا ساهم في تفاقم الخلل في هذا النظام الهش. إختلفت الطوائف فيما بينها حول دور لبنان في الصراع الإقليمي، وكيفية التعامل مع المنظمات الفلسطينية المسلحة وعملها انطلاقا من لبنان، وإذا كان يجب على البلاد اتخاذ موقف مؤيد للشرق أم منحاز للغرب. تصاعدت هذه الخلافات إلى حرب أهلية شاملة عام **1975**. دمّرت البنية التحتية للبلاد وأدت إلى نزوح واسع النطاق، واستدرجت تدخلات خارجية متنوعة[5] .

- **الحرب الأهلية واختلال التوازن الداخلي**

بين عامي **1975 و1990**، تحوّل لبنان إلى ساحة صراع لِقوى إقليمية ودولية. تدخلت سوريا وإسرائيل وإيران ودول غربية بطرق مباشرة أو غير مباشرة عبر وكلاء محليين. يعدّ الوجود العسكري السوري — من عام **1976** حتى **2005**، وخاصّة بعد **1991**، الأكثر تأثيرًا في إعادة رسم المشهد السياسي اللبناني[6]. أنهى اتفاق الطائف **1989**، الذي تم برعاية سعودية وسورية، الحرب الأهلية عبر إعادة توزيع السلطة، حيث قلَّل من سلطة رئاسة الجمهورية المارونية، وعزّز دور رئاسة الحكومة السنية ورئاسة مجلس النواب الشيعية لكنّه لم يجد حلولاً مستدامة للأزمة اللبنانية.

إنَّ إرث الحرب وما تلاه من وصاية سورية لعقود كرّس نظامًا من المحسوبية السياسية والزبائنية الطائفية. وخلال هذه الفترة، صعد حزب الله ليكون لاعباً رئيساً، سواء كحزب سياسي أو كتنظيم مسلح مدعوم من إيران، متَّخذاً من مقاومة الاحتلال الإسرائيلي في الجنوب خطاباً أساسياً

[4] ضاهر، مسعود، تاريخ لبنان الإجتماعي المعاصر (خارج القيد الطائفي)، دار النهار، 2022 الطبعة الأولى.ص 135–135.

[5] Norton, Augustus Richard. *Hezbollah: A Short History*. (Updated and expanded ed.) Third edition. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2018. chapter 2 "The Founding of Hezbollah,"pp17-30.

[6] EL Husseini, Rola . Pax Syriana: Elite Politics in Postwar Lebanon, Syracuse: Syracuse University Press, 2012. p 105.

له، مؤكداً على حماية حقوق الطائفة الشيعية[7]. وعلى الرغم من أن انتهاء المعارك أفسح المجال لإعادة الإعمار، خصوصًا في ظل قيادة رئيس الوزراء الشهيد رفيق الحريري في التسعينيات — فإن المشكلات البنيوية الأعمق، المتمثلة في السياسة الطائفية، والتدخل الأجنبي، وضعف الدولة، بقيت دون حل[8].

3. تحدّيات السيادة اللبنانية

ترمز السِّيادة إلى قدرة الدولة على حكم كيانها وشعبها داخلياً وفقًا لدستورها وانظمتها وقوانينها محتكرة استخدام العنف والسلاح[9]، كما ترمز قوة علاقاتها مع دول وتجمعات وهيئات دولية أخرى لإبعاد الأخطار والتهديدات عنها. عرّف المفكر جان بودان السيادة بأنها السلطة المطلقة والدائمة للجمهورية[10]. تؤكِّد تعريفات بودان عنصرين أساسيين للسيادة: السلطة المطلقة أي امتلاك الدولة أعلى سلطة في أراضيها والدوام والاستمرارية أي بقاء السيادة بشكل مستمر وغير متقطع.

تعني السيادة في سياق الدول الحديثة إمتلاك السلطة العليا في حدود الإقليم والاستقلال عن أي سيطرة خارجية [11]. وفي لبنان، تقيَّد السيادة بعوامل متداخلة، تشمل عدم مأسسة النظام السياسي، التنافس الطائفي، الرعاية الخارجية، وجود أطراف مسلّحة غير حكومية، ومؤسسات دولة ضعيفة، مما سمح بمشاركة الدولة سيادتها خلافا لما يقوله توماس هوبس بأن السيادة لا تتجزأ[12].

أ. عدم مأسسة النظام السياسي

يعيش لبنان أزمات متتالية وتحدق به الأخطار من الخارج والداخل. كوّن لبنان بإرادة الانتداب الفرنسي، حدّد لنا حدود الكيان وضمّ مجموعات سكانية إليه وساعدنا في كتابة الدستور وسنّ

[7] Norton, Augustus Richard. *Hezbollah: A Short History.* Chapter 2 ."The Founding of Hezbollah,"
[8] Norton, Augustus Richard. *Hezbollah: A Short History.* "Conclusion: The Future of Hezbollah"
[9] Weber, Max. "Politics as a Vocation." In H. H. Gerth & C. W. Mills (Eds.), From Max Weber: Essays in Sociology. Oxford University Press. 1946. p 78.
[10] **Bodin, Jean (1576).** *Les Six Livres de la République* (The Six Books of the Commonwealth). Translated by M. J. Tooley. Oxford: Basil Blackwell, 1955.p 96.
[11] Krasner, Stephen.D. (1999). Sovereignty: Organized Hypocrisy. Princeton, NJ: Princeton University Press.p4-11.
[12] Hobbes, Thomas (1651). LEVIATHAN, Leviathan, or The Matter, Forme, & Power of a Commonwealth, Ecclesiastical and Civil. Edited by Richard Tuck. Cambridge: Cambridge University Press, 1991.p 117.

القوانين، لكنَّ النخب الحاكمة آنذاك والذين تولُّوا السلطة من بعدهم وحتى اليوم لم يقوموا بمأسسة النظام السياسي. لم يحترم الدستور ولم تنفذ القوانين كما يجب، وكمثال على ذلك أقفل مجلس النواب أبوابه سنين مديدة عدّة مرات قبل انتخاب رئيس للجمهورية، ومثال آخر حيث قامت حكومات تصريف الأعمال بما هو أكثر من تصريف الأعمال في مخالفة فاضحة للدستور، ومثال ثالث مسؤولون يُطلَبون للمثول أمام القضاء لا يحضرون. حُكم لبنان إمَّا بالمواثيق، إمَّا بالأعراف، إمَّا بالترويكا، إمَّا بالتوازنات الداخلية في مجلس الوزراء وصولاً إلى حق الفيتو أو الثلث المعطل بعد اتفاق الدوحة **2008**، إمَّا بالتوازنات الحساسة بين الطوائف خلال الانتخابات النيابية حيث قوانين الانتخاب تفضّل على القياس، إمَّا بالتوازن الشخصي بين الزعماء، إمَّا بالتوازن المناطقي إمَّا بالتوازن بين الرئاسات الثلاث، إمَّا من قبل الاحتلال أو الوصاية. لم يقدَّر للبنان أن يكون لديه قادة تاريخيون ينهضون به إلى مصاف الدول المتقدمة بل زعماء طوائف ومذاهب وزواريب لا يهتمون إلا بمصالحهم الشخصية وعلى حساب الوطن.غابت المحاسبة والمساءلة مما أدَّى إلى تخلّي الدولة عن أحد أهم وظائفها السيادية "قرار الحرب والسلم" في مخالفة واضحة للمادة **65** من الدستور[13] والتخلي أيضاً عن حق استخدام العنف والسلاح من قبلها. بدأ الأفرقاء اللبنانيون يحلّون مشاكلهم في الشارع بدلًا من المؤسسات الدستورية فملأت الميليشيات المسلحة الفراغ بدءاً من منظمة التحرير الفلسطينية وانتهاءً بسيطرة حزب الله على قرار الحرب والسلم والذي تجسّد بشنّه حرب إسناد حماس في غزة إعتبارًا من **8 اكتوبر 2023**.

ب. الجهات المسلحة غير الحكومية: حزب الله كدويلة داخل الدولة نموذجاً

تتعدد الكيانات غير الحكومية في لبنان من ميليشيات وفصائل مسلحة تهدف إمَّا للدفاع عن بيئتها أو عن إيديولوجيا تعتمدها وتنتهي في منافسة خدماتية مع الدولة[14]. تتشارك هذه الكيانات مع الدولة استخدام العنف والسلاح مما ينتهك سيادة الأخيرة على أرضها. بدأت اولى مراحل انتهاك السيادة خلال ثورة **1958** حيث ظهر السلاح غير الشرعي المهرّب من سوريا بأيدي الثوار واستخدم

[13] الدستور اللبناني، الصادر بتاريخ 1926/5/23، وتعديلاته، منشورات زين الحقوقية، بيروت-لبنان 2004.ص 26-27.

[14] **Mampilly, Zachariah.C.** *Rebel Rulers: Insurgent Governance and Civilian Life during War.* Ithaca, NY: Cornell University Press. **2011.** p 67.

ضد القوى الشرعية المسلحة وضد طرف لبناني أخر. إنتُهكت السيادة مرة جديدة مع منظمة التحريرالفلسطينية التي بدأت العمل العسكري المسلح إنطلاقًا من الأراضي اللبنانية ضد إسرائيل، ثم تحوّل استخدام السلاح ضد الدولة اللبنانية ممثلّة بقواها المسلحة الشرعية فحصلت مواجهات عسكرية بين الطرفين وصولاً الى تخلي الدولة اللبنانية عن سيادتها بموجب اتفاق القاهرة عام **1969**. لم يمنع الاتفاق توسّع منظمة التحرير الفلسطينية بخرقها للسيادة وتدخُّلها بالشؤون الداخلية للبنان حيث اعتبر قسم من اللبنانيين أنَّ ذلك أصبح يشكل خطراً وجوديًا على لبنان فتطورت المواجهات مع الفلسطينيين إلى حرب شاملة عام **1975** بعد أن اصبحت طريق فلسطين تمر في مدينة جونية.

نتيجة للحرب سيطرت الميليشيات الطائفية على الجغرافيا اللبنانية وتقاتلت فيما بينها وتبدلت ولاءاتها وتحالفاتها والتدخلات الخارجية وفقا للمصالح الاقليمية والدولية[15]. برزت حركة أمل الشيعية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي بقيادتها انتفاضة **6** شباط التي أنزلت ضربة ساحقة بالسلطة اللبنانية وهزيمة مدوية لأحد أهم رموز السيادة الجيش اللبناني، وذلك لصالح الميليشيات.

أدَّى العمل الفلسطيني المسلح إلى استجلاب الغزو الاسرائيلي للبنان وصولاً إلى احتلال العاصمة بيروت بانتهاك جديد للسيادة، مترافقًا مع تصدير الثورة الايرانية لأفكارها التي وصلت لبنان عام **1982**، فنشأ حزب الله كتنظيم يجمع بين إيديولوجية ولاية الفقيه وخطاب مقاومة الاحتلال وشارك أفرقاء أخرين في المقاومة الوطنية والتي تحولت إلى اسلامية بعد التحرير عام **2000** يحتكرها حزب الله.

أوقف **اتفاق الطائف** الحرب وأعاد تشكيل النظام الدستوري وفقا لموازين القوى الجديدة لكنَّه أكد على النموذج الطائفي. كان أبرز أهداف الاتفاق استعادة سيادة الدولة التي لاتتجزأ عبر حل الميليشيات ونزع اسلحتها لكنه استثنى حزب الله الذي احتفظ بسلاحه، بنى الحزب قدرات عسكرية تفوق تلك المملوكة من الدولة، نافس الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، بنى علاقاتٍ خارجية خاصة مع إيران التي اعتبرته أنَّه الدولة وعاملته على هذا الأساس منتهكة السيادة.

[15] Traboulsi, Fawaz. A History of Modern Lebanon (2nd ed.). Pluto Press. 2012. P 80-83.

اضطرَّت الدولة الى التعايش مع الحزب في ما يعرف بالدولة الواسطة **"Mediated State"**[16] ممَّا ترك أثرًا بالغًا على عدم استقرار لبنان حيث تسبّب الحزب بحرب العام **2006** وما جلبته من دمار، وبحرب اسناد حماس في غزة **2023** وما تلاها من ترتيبات أمنية مذلّة للبنان حيث أعُطيت إسرائيل حرية الحركة والعمل العسكري في لبنان بموجب ورقة الضمانات الأميركيَّة. سيطر الحزب على الحياة السياسية في لبنان، وغطَّت السلطة السياسية هذه الوضعية، وانحرفت بخبث عن فرض سيادتها[17] كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمل، وسيطر أيضًا على قرار الحرب والسلم الذي تخلت عنه الدولة اللبنانية.

ج. التدخل الخارجي والاصطفافات الإقليمية

بسبب الموقع الجغرافي المميز للبنان والخلافات اللبنانية الداخلية، لم يغب التدخّل الخارجي عن لبنان ولا غابت محاولات الاصطفاف الاقليمية من قبل الأفرقاء اللبنانيين وقد أكَّدت ثورة **1958** ذلك، حيث جوبهت محاولات الانضمام الى الاحلاف بتأييد الناصرية والوحدة العربية ولم تنته الثورة الا باتفاق بين الاميركيين وعبد الناصر.

أيّد قسم من اللبنانيين العمل العسكري الفلسطيني إنطلاقا من لبنان وعارضه قسم آخر. ضغطت بعض الدول العربية على لبنان خاصة سوريا لمنعه من فرض سيادته على أراضيه، ورغم توقيع اتفاق القاهرة إنفجرت الحرب اللبنانية عام **1975** بعد التدخل الفلسطيني السافر في الشؤون اللبنانية الداخلية . دعمت سوريا بداية الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية ثم عادت وتدخلّت عسكريا ضدهم بعد أن بدأوا بالتدخل في شؤونها الداخلية ومحاولة تأييد قلب النظام[18]. أدّى الغزو الاسرائيلي عام **1982** إلى خروج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت وكذلك القوات السورية، لكن بسبب خلافات اللبنانيين وحروبهم الطائفية الداخلية عادت سوريا إلى لبنان واحتلّت آخر بقعة من الأراضي اللبنانية خالية من الوجود الخارجي في ما عرف بعملية **13 تشرين 1990**. سيطرت سوريا

[16] Meier, Daniel. Hizbullah's Shaping Lebanon Statehood. Small Wars & Insurgencies ,Taylor &Francis Volume 29, 2018 - Issue 3: Limited statehood and its security implications for the fragmentation of political order in the Middle East and North Africa. 2018, 29 (3), pp.515-536. <halshs-01947513> p Available on: https://doi.org/10.1080/09592318.2018.1455321

[17] **Krasner, Stephen.D. (1999).** *Sovereignty: Organized Hypocrisy. Princeton*, NJ: Princeton University Press.p3-4.

[18] بقرادوني، كريم، السلام المفقود عهد الياس سركيس 1976-1982 .شركة المطبوعات للتوزيع والنشر طبعة جديدة ومزيدة2010. الفصل الأول.

على الحياة السياسية في لبنان حتى اغتيال الرئيس رفيق الحريري عام **2005**، وخروج القوات السورية بشكل كامل من لبنان. لم يستغل اللبنانيون الفرصة الذهبية التي توفرت لهم بعدم وجود قوى عسكرية أجنبية على أرضهم لبناء وطنهم على أسس جديدة، نظرًا لضعف قدراتهم وارادتهم بمواجهة قوة وجبروت الإقليم.

إختلف اللبنانيون على دور المقاومة بعد التحرير عام **2000** وعلى دور سلاح حزب الله. فريق من اللبنانيين طالب بنزع السلاح وفريق آخر أبقى على تأييده لمحور الممانعة بقيادة إيران. تعاملت إيران مع الحزب كأنه الدولة فارتبط بها ماديًا عبر التمويل والتسليح والتدريب، وعقائديًا عبر اتّباعه عقيدة ولاية الفقيه، واجتماعيًا بتشكيله جزءًا من الهوية الإيرانية الجامعة [19] **(Iran Collective Identity)**. مقابل ذلك شدّد قسم من اللبنانيين علاقتهم مع المملكة العربية السعودية نظراً لمساعدتها الأخوية الدائمة للبنان دون وجود أطماع أو مصالح لها تضرّ باللبنانيين.

إختلف اللبنانيون أيضًا على موضوع الربيع العربي، خاصة الثورة السورية، حيث أيّد قسم منهم الثوار وقسم أخر أيّد النظام وأرسل مقاتليه للدفاع عنه، إلى أن سقط النظام على أيدي الثوار المدعومين من تركيا وخروج حزب الله الكامل من سوريا ووعد الإدارة الجديدة بعدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية[20].

إختلف اللبنانيون أيضًا على موضوع حرب الإسناد التي أطلقها حزب الله بطلب من إيران، وتسبّبت بخسائر جسيمة للبنان وانتهت بابقاء إسرائيل على احتلالها لبعض النقاط والمساحات المحيطة بها في الجنوب.

[19] Wendt Alexander.E. Process and structural change. In: Social Theory of International Politics. Cambridge Studies in International Relations. Cambridge University Press; 1999.p 313-369.

[20] اكد الرئيس السوري أحمد الشرع ان سوريا لن تتدخل في لبنان. اذلك أثناء استقباله السيد وليد جنبلاط 22-12-2024. متوافر على: https://www.youtube.com/watch?v=xa5LgDyKsio.

4. مفهوم الحياد في السياق اللبناني

يعنى بالحياد عدم الانخراط في الحروب والأزمات، أي لا تأييد معنوي ولا تأييد مادي لأي طرف من أطراف النزاع. تختار الدولة المعلِنة لحيادها عدم الانخراط في الاحلاف والمنظمات والمؤسسات الخارجية التي قد تتسب بانحراف سياساتها عن الحياد وتؤذي مصالحها الوطنية وتهدد سيادتها أو استقرارها أو استقلالها[21]. عرفّت الأمم المتحدة الحياد بأنه على أنه الوضع القانوني الناجم عن امتناع دولة عن المشاركة في حرب مع دول أخرى، والحفاظ على موقف الحياد تجاه المتحاربين، واعتراف المتحاربين بهذا الامتناع وعدم التحيّز[22] وشدد قرار الجمعية العمومية **71/275** [23] أيضًا على أنَّ سياسات الحياد الوطنية التي تتبعها بعض الدول يمكن أن تسهم في تعزيز السلم والأمن الدوليين. من السهل أن تُطبّق دولة ما سياسة الحياد، لكن بالنسبة إلى لبنان سيكون أمام تحديات جمّة لتطبيق سياسة الحياد في حال قرر اعتمادها نظراً لطبيعة النظام السياسي اللبناني الطائفي والتوافقي المسهّل للانقسامات الداخلية، والتي تستجلب التدخلات الخارجية، خاصة في ظل وجود السلاح بأيدي كيانات ومنظمات وميليشيات غير حكومية يرتبط بعضها بالخارج ارتباطا وثيقاً.

أ. سوابق تاريخية للحياد

شهد لبنان أولى محاولات اعتماد سياسة الحياد في عهد الرئيس فؤاد شهاب، وكانت عبارة عن التوازن في العلاقات الخارجية عكس ما حاول الرئيس كميل شمعون اتباعه من الدخول في احلاف اقليمية فأُبعد لبنان عن الإنزلاق في الأزمات والصراعات والحروب في المنطقة. لم يطل تنفيذ هذه السياسة إذ لم تستطع الشهابية، وكانت استمراراً لعهد فؤاد شهاب، حماية المصالح الوطنية والسيادة اللبنانية بمواجهة الأخطار المتأتية عن العمل العسكري الفلسطيني حتى مع توقيع اتفاق القاهرة عام **1969**، مع أن الرئيس شارل حلو اقترح آنذاك حيادًا قانونيًا على الطريقة النمساوية[24].

[21] **Krasner, S.D.** *Sovereignty: Organized Hypocrisy.* P25.
[22] https://www.un.org/ar/observances/neutrality-day.
[23] https://docs.un.org/ar/A/RES/71/275.
[24] صحيفة "لوريفاي" بيروت 1983/4/11.

حاول لبنان مرة أخرى اعتماد نوع من الحياد، عرف بالنأي بالنفس، بُعَيد اندلاع "ثورة الربيع العربي" وامتدادها الى سوريا عهد الرئيس ميشال سليمان عام **2012**. جرت جلسات حوار داخلية في القصر الرئاسي تمَّ التوافق بنتيجتها على اعتماد سياسة النأي بالنفس عن الأزمات والثورات في الوطن العربي والاقليم، لكن الواقع كان مغايراً اذ تدخل حزب الله عسكرياً في سوريا داعماً النظام السوري بمواجهة الثوار.

يُعزى الفشل في التوفيق بين التبني النظري للحياد ومخالفة مفهومه على أرض الواقع إلى عوامل الانقسام الداخلي الطائفية، وضعف المؤسسات الدستورية، والتأثير الكبير للتدخل الخارجي إضافة إلى القدرات العسكرية الكبيرة التي بناها حزب الله على مدى عقود، ورجَّحت كفته في السياسة اللبنانية الداخلية والخارجية.

ب. فوائد محتملة للحياد

من المفترض أن يؤمّن الحياد للبنان الحماية من الأزمات والصراعات والحروب في الاقليم فتنخفض نسبة الأخطار والتهديدات والتحديات، كما تعزيز الوحدة الوحدة الوطنية بدلاً من الانقسامات الطائفية وأبعاد التأثير المباشر للدعم الخارجي لبعض الأطراف اللبنانية. يتيح اعتماد الحياد فرصة جديدة للبنانيين لمعالجة قضاياهم الداخلية من مثل اصلاح النظام السياسي، ومؤسساته الدستورية، لاسيما في قطاعات الأمن والقضاء والاقتصاد والمال، وبناء ما تضرر من البنى التحتية.

إعتماد لبنان الحياد يجعله منيعاً بوجه محاولات الدول الكبرى جره إلى تحالفاتها وتحقيق مصالحها التي قد تتعارض مع المصالح الوطنية، كما يؤمّن له ذلك إعادة تحديد دوره الوظيفي، فبدل أن يكون في محاور ممانعة أو مواجهة، يصبح لاعباً وسيطاً ومحاوراً في قضايا السلم، كما يصبح منارة ومثالًا في القيم ومبادىء حقوق الانسان. يرفع ذلك من مستوى ما يعرفّه جوزيف ناي بالقوة الناعمة للبنان مما يجذب الاستثمارات الخارجية، خاصة إذا قدّم لبنان نفسه كفسحة أمنة ومستقرة للدبلوماسية والتبادل التجاري.

ج. معوّقات تحقيق الحياد

يواجه لبنان صعوبات جمّة في حال قرر اعتماد الحياد، أوّلها وجود كيانات مسلحة غير حكومية، وعلى رأسها حزب الله المرتبط بعمق مع إيران ممّا يدخل لبنان في صراعات وحروب لا مصلحة له فيها كما حدث في حرب إسناد حماس في غزة والتدخل العسكري في سوريا. الصعوبة الثانية تكمن في الانقسام الداخلي بين الأفرقاء اللبنانيين، ومحاولة كل منهم الاستناد إلى دعم خارجي طلبًا للحماية وتوسعة النفوذ، ممَّا ينفي مبدأ الحياد. الصعوبة الثالثة تكمن في اعتماد الاقتصاد اللبناني على العلاقات الاقتصادية وسوق العمل في دول الخليج، كما على المساعدات من الدول الغربية لاسيما الولايات المتحدة الاميركيَّة والاتحاد الاوروبي حيث تتم أغلب التعاملات التجارية مع لبنان. أخيرًا ومنذ الإنهيار الاقتصادي المالي عام **2019**، اصبح لبنان متعطشاً وبشدة الى حبل نجاة سياسي ومالي يكون فيه لبنان مرهونا بمواقفه لمن يمدّه بحبل النجاة هذا، وبالتالي يصبح من أبسط البديهيات أن يبتعد الوطن الصغير عن اعتماد سياسة حياد جادة وواقعية.

يستلزم الحياد موافقة دول الجوار والقوى الاقليمية والدولية الفاعلة على حياد لبنان، لكنّ واقع أزمات المنطقة بين المحاور المتنافسة من إسرائيل وأطماعها في لبنان، إلى محور الممانعة بقيادة إيران، إلى محاولة المملكة العربية السعودية إقامة توازن مع إيران في ميزان القوى الاقليمي، مع عدم تناسي الصراع الدولي على النفوذ والسيطرة يصعّب على لبنان اعتماد سياسة حياد فعلية، فلكل من هذه الدول مصالحها التي تفرض عليها جرّ لبنان إلى دائرة نفوذها. كما أنَّ اعتماد الحياد يفترض بناء قدرات دفاعية كبيرة للدفاع عن حياد لبنان بغياب الأحلاف والتعاون العسكري مع الغير وفي ظل انهيار اقتصادي لا مثيل له.

تبقى الصعوبات الناتجة عن التزامات لبنان تجاه الغير بموجب المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات التي وقعها مثل انتسابه الى جامعة الدول العربية.

5. الديناميَّات الاجتماعية والسياسية: الإنقسامات الداخلية والارتباطات الخارجية

تتفاعل السيادة والحياد بشكل دائم ويتأثران بالعوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية في لبنان ذو النظام السياسي الطائفي التوافقي والتنوعي. إنَّ أي محاولة لحل الأزمة اللبنانية بشكل دائم يتطلب فهم هذه العوامل والغوص عميقًا في أسباب الانقسامات الداخلية.

أ. الأطراف المحلية وشبكات الرعاية الاقليمية والدولية

يضمّ لبنان ثمانية عشر طائفة معترف بها بشكل رسمي، تمتلك كل منها تاريخاً مختلفاً تختزن فيه ما تعرضت له من أحداث وما أنجزته إن لوحدها أو من خلال تحالفاتها والهواجس المستقبلية التي تخشاها. لطالما ارتبطت الطائفة المارونية تاريخياً بفرنسا وقد اعتبرتها في بعض الأحيان أمها الحنون، معا انجزا دولة لبنان الكبير، لكن مع مرور الزمن والتغيرات الهائلة في المشهد الداخلي والاقليمي والدولي، أصبح الموارنة يخشون تدهور نفوذهم في لبنان وتراجع دورهم السياسي بعد اتفاق الطائف، وما يستتبع ذلك من تراجع اقتصادي ومالي واجتماعي وتعليمي، خاصة في ظل ضمور ديموغرافي وهجرة مرتفعة إلى الخارج في محيط إسلامي ينمو سكانياً.

أفرزت الحرب الاهلية موازين قوى جديدة بعد اتفاق الطائف تمظهرت بارتفاع نفوذ الطائفة السنية المدعومة من المملكة العربية السعودية، خاصة إبان ترؤس الحكومات اللبنانية من قبل الرئيس الشهيد رفيق الحريري قبل اغتياله عام 2005، والذي شكل اغتياله فرصة لصعود نفوذ الثنائي الشيعي خاصة حزب الله المدعوم إيرانياً وسورياً على المستويات المادية كافة، من تمويل وتسليح وتدريب وتأمين عمق استراتيجي له يمتد من بيروت إلى طهران.

حافظت الطائفة الدرزية على حضورها، رغم قلة عددها ديموغرافياً، من خلال اعتماد سياسات مرنة في تحركاتها وتحالفاتها، معتمدة على زعامات تاريخية مثل آل جنبلاط وآل ارسلان في بيئة استراتيجية معقدة محلياً واقليمياً ودولياً.

منعت المصالح الطائفية الخاصة المتنافسة على السلطة والنفوذ في ميزان القوى الداخلي والارتباطات الخارجية إيجاد رؤية موحدّة للأخطار والتهديدات والتحديات التي يواجهها لبنان،

وبالتالي منعت وضع رؤية مشتركة لكيفية مواجهتها، يكون الحياد صلبها، إذ تخشى كل طائفة من الانفصال عن داعمها الاقليمي والدولي فتضعف في مواجهة الطوائف الأخرى.

إنتهى حوار قصر بعبدا الرئاسي بإعلان صدر عنه في العام **2012** نصَّ بوضوح وصراحة في البند **12** منه على "تحييد لبنان عن سياسة المحاور والصراعات الاقليمية والدولية، وتجنيبه الانعكاسات السلبية للتوترات والأزمات الاقليمية، حرصًا على مصلحته العليا ووحدته الوطنية وسلمه الأهلي، ما عدا ما يتعلق بواجب التزام قرارات الشرعية الدولية[25]".

قاربت البطريركية المارونية مؤخّرا موضوع الحياد باعتباره خشبة الخلاص للبنان وطالما ركز البطريرك مار بشارة بطرس الراعي في عظاته على أهمية اعتماد سياسة الحياد من قبل الدولة اللبنانية، لكن أفرقاء لبنانيين آخرين، وعلى رأسهم حزب الله، يصرون على ضرورة الحوار والتوافق حول هذا الموضوع، إذ كيف يمكن اعتماد هذه السياسة وجزء من الاراضي اللبنانية محتل والقضية الفلسطينية دون حل.

أمّا رئيس الجمهورية اللبنانية العماد جوزاف عون، فقد دعا في خطاب القسم إلى ممارسة سياسة الحياد الايجابي مع دول المشرق والخليج العربي وشمال إفريقيا[26]، كما ورد في البيان الوزاري لحكومة نواف سلام اعتماد تحييد لبنان عن صراعات المحاور[27].

ب. دور المجتمع المدني والحركات الشعبية

أمام انسداد الأفق بوجه الاصلاحات البنيوية المطلوبة للنظام السياسي وعقم الطبقة السياسية بايجاد حلول للأزمة اللبنانية، تحرَّك المجتمع المدني ضد ترسّخ النظام الطائفي في الحياة السياسية ونتائجه الكارثية على لبنان. إعتُبرت **"ثورة 17 تشرين"** أحدث محاولة من الشعب اللبناني للتصدّي لسلطة الفساد ومحاسبة المسؤولين عن ما آلت اليه الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مع محاولة إنهاء الزبائنية الطائفية. واجهت السلطة وفريق الموالاة هذه الحركة بعنف شديد إذ اعتبرتها تهديداً جدياً لنفوذها وسيطرتها على مفاصل الحكم، وأكثر ما أخاف هذه السلطة أن تكون هذه الثورة

[25] https://www.presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.aspx?nid=14483.
[26] https://www.presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.aspx?nid=27354.
[27] https://www.presidency.gov.lb/Arabic/News/Pages/Details.aspx?nid=27466.

مدخلاً لتغيير أكبر في الحياة السياسية، وطعناً في شرعية السلطة القائمة على تعزيز الطائفية والفساد وترسيخهما في مختلف أوجه الحياة عند اللبنانيين، مقابل مطالبة الحراك بالشفافية والمساءلة والمحاسبة عن ما حلّ بلبنان من كوارث ومآسي. هذه التحرّكات، لو نجحت، بالكامل لكانت ساهمت بتفضيل المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية المرتبطة بالمصالح الخارجية، ولساهمت ببلورة هوية وطنية جديدة جامعة تكون أحد أهم ركائزها سياسة الحياد. لذا من المبكر الحكم على النتائج النهائية لهذه الحركة وقياس التأثير العميق لها على الوطن في ظل مناورات السلطة لتمرير الوقت وانتظار ظروف مؤاتية لها، إضافة إلى صعوبة الانتقال من الاعتراض إلى العمل السياسي المنسّق والمنظّم. تجدر الاشارة أيضاً إلى ما تقوم به منظمات وجمعيات وتجمعات المجتمع المدني من محاولات تكوين رأي عام مؤات لمحاربة الفساد، واصلاح النظام بنيوياً، وأهمية نشر الوعي الوطني للوصول إلى دولة المواطنة.

6. البعد الخارجي: تأثير الدول والمنظمات الاقليمية والدولية

تلعب العلاقات الخارجية للبنان، الإقليمية منها والدولية، دوراً هاماً في تأمين السيادة والحياد فللدول الاقليمية المجاورة وكذلك القوى العظمى والكبرى دور أساسي في استقرار لبنان.

أ. سوريا وإيران

لم يغب النفوذ السوري عن لبنان منذ عقود طويلة، وحتى سقوط النظام مؤخراً عبر توافر حلفاء محليين من سياسيين وشبكات أمنية وصلات اقتصادية، خاصةً تلك المرتبطة بمعابر التهريب لما لها من أهمية على وقع العقوبات الدولية. بدأت الثورة السورية عام **2011**، ونزح أكثر من مليون ونصف المليون سوري إلى لبنان، أيدّ قسم من اللبنانيين الثوار وقسم أخر أيّد النظام ودعمه عسكريًا، فتحول لبنان إلى ساحة صراع بالوكالة.

قررّت إيران إبعاد الحروب عن أراضيها بعد حربها مع العراق بما يعرف ب"الدفاع الامامي". وبغية نقل المعارك إلى خارج أراضيها عملت على إنشاء محور ممانعة يضم أذرعا عسكرية تمتد من اليمن والعراق إلى سوريا ولبنان. أصبح حزب الله درة تاج الأذرع الايرانية من خلال ارتباطه ماديّا

وعقائديّا واجتماعيّا بإيران ممّا حدّ من أي فرصة لاعتماد سياسة الحياد. إنَّ انخراط حزب الله بازمات المنطقة وحروبها وهو بنفس الوقت مُمَثَّلٌ في الحكومة ومجلس النواب جعل لبنان منخرطًا فيها من وجهة النظر الخارجية.

ب. السعودية ودول الخليج الأخرى

لعبت المملكة العربية السعودية دوراً إيجابياً في علاقتها مع لبنان من خلال الدعم السياسي والمالي والعلاقات الاقتصادية، وركزت أيضا على دعم الأطراف السنية. تعتبر علاقة الرئيس الشهيد رفيق الحريري نموذجا عن الدعم السعودي للطرف السني. شهدت العلاقات مع لبنان فترات من التوتر من أبرزها أزمة احتجاز الرئيس سعد الحريري الغامضة، واجراءات قاسِية اتخذتها المملكة من مثل منع مواطنيها من السفر إلى لبنان ردّا على التهجم المتواصل من حزب الله على المملكة وتهريب الممنوعات اليها.

يقيم لبنان علاقات اقتصادية حيوية جداً له مع دول الخليج تدرّ عليه عائدات مادية، تعتبر شريان حياة له، إضافة إلى الاستثمارات الخليجية في لبنان. تؤثر تلك العلاقات على اعتماد فعلي للحياد إذ يجب على لبنان أخذ العامل الاقتصادي الحيوي في العلاقة مع دول الخليج بعين الاعتبار.

ج. غياب تأثير جامعة الدول العربيَّة

يعتبر لبنان من الدول العربية الأولى التي ساهمت في تأسيس جامعة الدول العربيّة لكن هذه الاخيرة لم تلعب الدور المطلوب منها في حل النزاعات العربية. تدخلت الجامعة خلال الحرب الأهلية اللبنانية لإرساء الحلول الممكنة، لكنها لم تستطع فعل أي شيء في فرض حياد لبنان في الأزمة السورية الأخيرة، كما لم تستطع قبل ذلك رد النفوذ السوري عن لبنان، ولم تتدخل لإبعاد التدخل الايراني ونفوذه عن لبنان مما جعل تبني سياسة الحياد من قبل لبنان أمرا صعباً.

د. القوى الغربيّة والمؤسسات الدوليّة

تهتمّ الولايات المتحدة وفرنسا بشكل خاص والدول الغربية الأخرى بشكل عام بمصالحها في لبنان، وتركّز على مكافحة الارهاب ومنع الاتجار بالبشر ووقف الهجرة غير الشرعية والحفاظ على أمن إسرائيل ومحاولة احتواء النفوذ الإيراني، وتقديم الدعم الانساني للنازحين السوريين واللاجئين

الفلسطينيين بغية إيجاد حلّ لقضيّتهم. الولايات المتحدة الاميركيّة تهتم بالاستقرار الداخلي في لبنان عبر دعم الجيش اللبناني وتقديم المساعدات له مع مجموعة أخرى من الدول الغربية، ومنع المجموعات المتطرفة من العودة إلى الساحة اللبنانية كما حصل في مخيم نهر البارد عام **2007**.
تتولّى فرنسا محاولات التوسّط في الأزمات التي تعصف بلبنان كما حصل بعد جريمة تفجير مرفأ بيروت عام **2020**، وبتدخل شخصي من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الذي قاد مبادرة سياسية لم تلق النجاح.

تلعب الأمم المتحدة دوراً هاماً في لبنان، إذ تشكل قوات اليونيفل في الجنوب اللبناني نموذجاً للمساهمة الأممية. تقدم الأمم المتحدة أيضاً المساعدات الانسانية للاجئين الفلسطينيين والنازحين السوريين، أمَّا على الصعيد المالي الاقتصادي، فيشارك كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تقديم المشورة والخطط البديلة للسلطات اللبنانية لانقاذ الوضع المالي والخروج من الأزمة الاقتصادية بعد الانهيار الكبير عام **2019**، ومن ضمنها شروط اصلاحية جذرية، لكن كالعادة لا تتقيّد الحكومات اللبنانية بهذه الخطط.

7. نحو حلول مستدامة: الموازنة بين السيادة والحياد

لم يعمل اللبنانيون على إصلاح نظامهم السياسي، ولا عززّوا المؤسسات الدستورية وفعّلوا عملها، حَكَمهم الانقسام الداخلي الذي سمح بالتدخلات الخارجية فتوالت الأزمات والحروب على لبنان. رغم هذا الواقع القاتم يمكن اتّباع سياسات قادرة على حفظ سيادة لبنان وفتح الأفق أمام اعتماد سياسة الحياد.

أ. تقوية مؤسَّسات الدولة

من ضمن الخطوات العملية المطلوبة إصلاح مؤسسات الدولة الدستورية وتعزيز قدراتها، لاسيما المؤسسات الأمنية والقضائية، ثمّ الانتقال إلى تفعيل باقي المؤسسات الخدماتية بحيث تتم تسوية خلافات اللبنانيين داخل هذه المؤسسات وليس في الشارع باستخدام السلاح. تقوم مؤسّسات الدولة بعد تفعيل عملها بتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، ولا تسمح بالتالي بمنافستها من قبل

الكيانات غير الحكومية. يترافق ذلك مع وضع آليات شفافة للرقابة وللمحاسبة وللمساءلة والتوظيف (دخول الى الوظيفة، الترقية والتقاعد)، إضافة إلى ايجاد اليات لقياس وتقييم التقدم في الأعمال المطلوب تقديمها، وإجراء التعديلات اللازمة لحسن سير العمل بها.

متابعة العمل على تنفيذ مبادرات إصلاح القوى الأمنية كافة عبر برامج إصلاحية، من ضمن برامج المساعدات الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركيّة التي تشمل إعادة التنظيم من حيث الهيكلية والعديد، منظومات القيادة والسيطرة، التدريب، العتاد والتسليح واعتماد الشفافية في التحقيقات والمساءلة والمحاسبة، والأهمّ من كل ذلك الموازنات وبرامج التمويل، مع الإشارة إلى ضرورة رفض أي مساعدة تتضمن شروطا سياسية ضاغطة على لبنان تمسّ بسيادته.

ب. إطلاق حوار وطني داخل مجلس الوزراء

لا يمكن فرض سياسة الحياد من فوق دون موافقة مختلف مكوّنات المجتمع اللبناني. من هنا، لا بدّ من حوار وطني منظّم وجاد داخل مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهورية اللبنانية، المنتخب بعد فترة تعطيل للمجلس النيابي لحوالي السنتين، كون المجلس يضمّ ممثلين عن كل الطوائف وغالبية القوى السياسية على أن يتم الاستعانة بمجموعة من الخبيرات والخبراء من الداخل والخارج على أن يتطرق الحوار إلى قضايا جوهرية مثل:

1. سحب سلاح حزب الله وكيفية دمج أو ضبط الجماعات المسلحة ضمن إطار الدولة، بعدما طالب رئيس الجمهورية في خطاب القسم بوضع استراتيجية أمن وطني ينبثق عنها سياسة دفاعية وطنية، من ضمن بسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية.
2. آليات الإصلاح الاقتصادي والمالي بعد الانهيار الكبير عام **2019**، والقائم على التفاوض مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دون الخضوع لمشيئتهما إن كانت تضر بمصالح فئات الشعب اللبناني.
3. خطوط الحياد لتحديد كيف يتعاطى لبنان مع الدول المجاورة والقوى العظمى دون التفريط بسيادته.

يمكن أن يحظى هذا الحوار بمواكبة من جهات دولية محايدة أو ائتلاف دولي لا مصلحة مباشرة له في لبنان، ما قد يساعد في وضع أرضية مشتركة لاتفاق شامل .

ج. إصلاح النظام السياسي وتطبيق اتفاق الطائف بحذافيره

أثبت النظام السياسي الحالي فشله في تأمين الأمن والأمان للبنانيين، كما في تأمين المساواة بينهم فهو يعزّز الطائفية ويزيد الانقسامات الداخلية، كما سمح بتفشي الفساد والمحسوبيات والزبائنية الطائفية، لذا وجب إصلاح هذا النظام باتجاه الدولة المدنية والحكم الرشيد وتأمين العدالة والمساواة بين اللبنانيين.

لم يطبّق إتفاق الطائف بحذافيره، ممّا يتطلب اطلاق ورشة عمل تشريعية لتعديل الدستور والقوانين لتتلاءم مع متطلبات القرن الواحد والعشرين، خاصة لناحية توضيح مضمون بعض المواد الدستورية وتعديل أخرى لحسن سير عمل مجلس النواب واستكمال تطبيق مندرجات اتفاق الطائف.

ضرورة تطبيق سياسات اللاّمركزية الإدارية لمنح البلديات سلطات أكبر لإدارة الشؤون المحلية، ما يخفّف من مركزية الزبائنية الطائفية، ولا بدّ من تعزيز التشريعات والممارسات القضائية المستقلة لمكافحة الفساد ومحاسبة الشخصيات العامة.

رغم استحالة إلغاء الطائفية السياسية بشكل فوري، يمكن اتّخاذ خطوات تدريجية نحو دولة مدنية، بما يقلّل من الاعتماد على القيد الطائفي. تشمل الإصلاحات المحتملة تعديل النظام الانتخابي ليصبح أكثر تمثيلاً، ما يشجّع التكتلات العابرة للطوائف للوصول الى الندوة البرلمانية.

إقرار قانون جديد لعمل مجلس الوزراء يعالج كافة الثغرات والتعقيدات التي اعترضت عمله في السابق، كما وتعديل آليات العمل داخل مجلس النواب، من مثل تطبيق التصويت الاكتروني وإلزام النواب بالمشاركة في عملية انتخاب رئيس الجمهورية.

إقرار قانون استقلالية القضاء، وتعديل طريقة تعيين أعضاء المجلس الدستوري، إذ لا يعقل أن يتم تعيين نصف الأعضاء في مجلس النواب والنصف الآخر في مجلس الوزراء، الذي هو نسخة مصغرة عن مجلس النواب. إلغاء الطائفية السياسية وبعدها تشكيل مجلس الشيوخ.

د. إقامة شراكات خارجية مسؤولة

أيّد قسم من اللبنانيين سياسات إقليمية من الناصرية إلى العمل الفلسطيني المسلح ودعم قضية فلسطين على حساب لبنان وصولاً إلى الانخراط في الحرب السورية، فتأتّى عن ذلك أزمات وحروب وغزو واجتياحات وتدمير وتهجير ونزوح. أصبح من الأهمية بمكان إعادة ضبط علاقات لبنان مع الخارج. يعني الحياد النأي عن التكتُّلات الإقليمية، لكنَّ لبنان بنفس الوقت يحتاج إلى دعم خارجي للاستثمار وتأمين الاستقرار. يمكن تبني سياسة "الحياد الإيجابي" التي تسعى لجعل لبنان منصة للحوار والوساطة، مستندًا إلى تنوعه التاريخي والتقافي بما يشمل إبرام اتفاقيات اقتصادية متوازنة لا تضع لبنان في خانة ارتباط مطلق مع قوة إقليمية أو دولية واحدة، وتعزيز التعاون مع المؤسسات المالية الدولية، وفق آليات تضمن الشفافية وعدم استحواذ النخبة على الموارد، والسعي لاستمرار دور الأمم المتحدة في ضمان الاستقرار الأمني تدريجياً تنفيذاً لقرار مجلس الأمن **1701**، والقرارات ذات الصلة بالتزامن مع تطوير قدرات الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية.

هـ. رسم الدور الوظيفي المستقبلي للبنان

يقول جورج قرم: "لبنان، يبحث عن دور، يبحث عن ذاته، وفي نفس الوقت يبحث عما يريده سواه منه"[28] إنَّ الأدوار الوظيفية التي لعبها لبنان سابقا مثل مشاركته في محور الممانعة وجعله منصة لزعزعة استقرار دول صديقة وشقيقة، وللعمل العسكري المسلح انطلاقاً من اراضيه والاتجار بالبشر وتسهيل الهجرة غير الشرعية وتهريب المخدرات والممنوعات، لم تكن يومًا صالحة، وتثبت التغيرات الكبيرة في الوضع الجيوبوليتيكي الجديد على مستوى العالم هذه الحقيقة. تزعمت الولايات المتحدة الاميركية العالم بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، ومع التطور التكنولوجي الهائل الذي تشهده، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وسيطرتها على عالم المعلومات **(Information Domain)**، ومن ضمنها وسائل التواصل الاجتماعي، والقوة العسكرية التي تمتلكها ودعمها غير المشروط لاسرائيل، وبعد خسارة حزب الله الحرب مع الأخيرة وسقوط نظام الأسد، أصبح لزاماً على لبنان لعب دور جديد يركّز على: حفظ سيادته وأمنه على كامل أراضيه، وضبط حدوده بأكملها، والانطلاق بعدها

[28] قرم, جورج. أي دور للبنان، ورقة عمل، النادي الثقافي العربي: 50 سنة من الاستقلال، دور لبنان ووظيفته، دار النهار بيروت 1993.

للعب دور الوسيط المحايد في النزاعات الاقليمية، وجعل لبنان منصة تواصل دبلوماسي اقليمياً ودولياً، وخلاقّاً في المبادرات الدبلوماسية، ومنصة أعمال تجارية ومشاريع اقتصادية تجلب الاستثمارات الأجنبية. هكذا يكون لبنان قد أعاد تموضعه كلاعب اقليمي جاد في دوره في تحقيق السلام ودفع التجارة والاعمال وتقديم الخدمات فتتغيّر نظرة الغير اليه.

8. دور القانون الدولي والأطر متعددة الأطراف

لا غنى للبنان عن القوانين الدولية، فهي مجموعة من الآليات والقواعد التي تدعم مطلب لبنان بتعزيز سيادته وحياده، حيث تمثّل قرارات مجلس الأمن الدولي وفي مقدّمها القرار **1701** عام **2006** مساراً حقيقياً وواقعياً لتعزيز سيادة الدولة على أراضيها عبر دعوته الى نزع سلاح المجموعات المسلحة وبسط سلطة الدولة على كامل أراضيها، وكان القرار **1680** تاريخ **17 أيار 2006** قد دعا سوريا ولبنان إلى تبادل التمثيل الدبلوماسي والانتهاء من ترسيم الحدود بينهما: نُفذَ التمثيل ورفض النظام السابق في سوريا انهاء ترسيم الحدود خاصة في موضوع مزارع شبعا كونها تزيل حجة الاحتفاظ بالسلاح بيد حزب الله. تبقى هذه القرارات المستند القانوني للبنان الداعمة لموقفه بتعزيز السيادة رغم جزئية تطبيقها. إنَّ انضمام لبنان إلى عدد من المعاهدات الدولية، لاسيما في مجال حقوق الانسان وحماية اللاجئين والتعاون الاقتصادي والثقافي وغيرها يؤكد الالتزام بالقوانين الدولية ومعاييرها. أُدرج بعض هذه المعاهدات في التشريعات المحلية مما ساهم في تعزيز حكم القانون. تفتح القوانين الدولية للبنان إمكانية الشكوى، والمطالبة بالتعويض عن الأعمال التي تنتهك السيادة اللبنانية مثل الاعتداءات الاسرائيلية، إذا ترافقت مع دبلوماسية فعّالة نظراً للدعم اللّامحدود الذي تحظى به إسرائيل من دول الغرب.

9. عقبات محتملة ودروس مستقاة

يقول هنري كيسنجر إنَّ خيارات الدولة يحدّها ظروفها الفريدة وتاريخها[29]. سيواجه لبنان عقبات فعليّة في وجه قرار إعتماد سياسة الحياد بدءًا من الداخل، حيث المصالح الطائفية تعلو

[29] Kissinger, Henry. Diplomacy. New York: Simon and Schuster, 1994, p17- 34.

المصلحة الوطنية، وحيث الارتباطات الوثيقة بين الأطراف اللبنانية وداعموها الاقليميين والدوليين.

إنَّ حياد لبنان قد يخلّ بتوازن موازين القوى الاقليمية، فكيف يمكن لإيران أن تتخلى عن أحد أهم أذرعتها العسكرية في لبنان وهي التي بنت استراتيجيتها على إبعاد الحرب عن أرضها ونقلها خارجاً عبر الأذرع العسكرية.

من هنا يمكن استخلاص العبر التالية من التجارب السابقة في لبنان

أولاً: إنَّ وجود طرف أو أطراف مسلحة خارج سلطة الدولة ستُفشل أي قرار باعتماد الحياد وهذا ما حصل بعد حوار بعبدا **2012** المتعلق بسياسة النأي بالنفس، إذ تدخل حزب الله عسكريا في سوريا لصالح النظام كذلك شنّ حرب إسناد حماس في غزة، إذ أن المصالح الفئوية والارتباط الخارجي يعلوان على المصلحة الوطنية.

ثانيًا: أهمية الالتزام بالاتفاقات والتعهدات المعطاة من قبل الأفرقاء اللبنانيين، فلا يجوز التنصل منها أو تمييعها أو التأخير في تنفيذها، وكمثال على ذلك عدم تنفيذ اتفاق الطائف بكليته لانه يتعارض مع المصالح الفئوية لأطراف معينة مناهضة للاصلاح ولسيادة الدولة.

ثالثًا: إرتباط الاقتصاد والمال ارتباطا وثيقاً مع الأمن الذي إن انهار الثاني ينهار الأول، فلا بد من إيجاد حلول سياسية للأزمات في لبنان تترافق مع إصلاحات بنيوية في النظام السياسي والاقتصادي والأمني، وعدم الاعتماد على المساعدات الخارجية، وجعل لبنان رهينة هذه المساعدات، بل تحفيز النمو ورفع الايرادات لتتمكن الدولة من القيام بوظائفها.

خاتمة

إنَّ أزمة لبنان تمثّل إلى حد كبير نموذجاً مصغّراً للتعقيدات التي يعاني منها الشرق الأوسط بأسره، إذ تتقاطع فيه خطوط الصراع الطائفي والمنافسة الإقليمية والتدخل الخارجي، ما يختبر باستمرار سيادته ويعرّضها للانتهاك، ويجعل فكرة الحياد أشبه بالطموح البعيد المنال.

إنَّ السعي إلى حلول مستدامة يتطلب مقاربة شاملة، تقوم على تقوية مؤسسات الدولة وتحصين الوحدة الداخلية، وإطلاق حوار وطني جاد حول الأولويات الأمنية والسياسية والاقتصادية،

ووضع استراتيجية أمن وطني ينبثق عنها سياسة دفاع وطني تعالج مشكلة السلاح وتؤمن الدفاع عن لبنان، وإعادة صياغة الشراكات الخارجية على نحو متوازن وتفعيل عمل الدبلوماسية.

إنَّ جوهر هذا الجهد هو بلورة هوية وطنية لبنانية جامعة، تتجاوز الولاءات الطائفية والفئوية، وقد ظهرت بالفعل بوادر تشير إلى رغبة متصاعدة لدى المجتمع المدني في تجاوز الصيغ الطائفية التقليدية، بيد أن ترجمة هذه الرغبة إلى إصلاح مؤسّسي ملموس ما زالت بحاجة إلى عمل طويل ومضنٍ. قد يتمكن اللبنانيون من بلورة سياسة أكثر حياداً، أو على الأقل متحررة من الاصطفافات الحادة، عبر التنسيق مع أطراف دولية تتبنى نهجاً مسؤولاً يحترم استقلال لبنان.

كي يتخطى لبنان أزماته المتتالية عليه تعزيز سيادته والسعي إلى قدر من الحياد الفعّال، كما عليه تغيير الدور الوظيفي الذي كان يقوم به من انخراطه في أزمات الاقليم ومشاركته الحروب وتهديد السلم والأمن في دول الجوارالى دور الوسيط الفعّال، مركز الدبلوماسية وواحة جذب الاستثمارات، فيقدّم نموذجاً لدولة صغيرة متعددة الطوائف تنجح في إدارة تعقيداتها الداخلية وتتجنب الانخراط القسري في صراعات الاقليم. ستكون الدروس المستخلصة من التجربة اللبنانية ذات قيمة لدول أخرى تواجه تحديات مماثلة في عالم يشهد استمرار الصراعات وتفاقم التدخلات الخارجية وتعقيداً في بيئته الاستراتيجية.

السيـرة الذاتيـّة للكاتب

العميد الركن المتقاعد زياد الهاشم : نائب رئيس الأركان للتخطيط (سابقاً) في الجيش اللبنانـي.

*تخرج عام **1985** كضابط مشاة من الكلية الحربية بدرجة بكالوريوس في الدراسات العسكرية، يحمل إجازة في التاريخ من الجامعة اللبنانية وماجستير في العلوم (Master Sciences) من جامعة NPS في الولايات المتحدة الأمريكية، و حاليًا طالب دكتوراه في الجامعة اللبنانية. يكتب أطروحة حول العلاقات المدنية العسكرية (CMR) في لبنان. شغل خلال خدمته لـ **39** عاماً مناصب أمرة وقيادة وأركان مختلفة، كما خدم في مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية (RSSC)، حيث أنشأ بالتعاون مع الجامعة اللبنانية برنامجاً مشتركاً "ماجستير بحثي في الدراسات الاستراتيجية". عام **2017** عُيّن أميناً لأركان الجيش حتى عام **2019** ، ثم عُيّن نائباً لرئيس الأركان للتخطيط **2019-2022** (DCoS-P) حيث كان مسؤولاً عن التخطيط الاستراتيجي للجيش اللبناني في نطاق "الموارد الدفاعية" وخطط تطوير القدرات (CDP)، وأنشأ "مديرية الاتصالات الاستراتيجية". شارك في العديد من المهمات التعليمية والتدريبية والتمثيلية، وحضر وشارك في عدد من الندوات والمؤتمرات داخل لبنان مع التركيز على الأمن القومي، وخارج لبنان في الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، والصين، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وبولندا، وألمانيا، وايطاليا، وتركيا، ومصر، حيث كان تركيزه الرئيسي على الأمن الدولي والتعاون العسكري. قاد الحوار الاستراتيجي مع اليونيفيل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم **1701**. ترأس فريق إصلاح مؤسسات الجيش اللبناني و لجنة "استراتيجية التحول الرقمي" ولجنة "استراتيجية الأمن السيبراني" و اللجنة المكلفة باقتراح وإعداد التعديلات على قانون الدفاع الوطني في وزارة الدفاع.*

ملتقى التأثير المدني
https://cihlebanon.org
وسط بيروت – شارع اللنبي – مبنى المرفأ 136 الطابق
الرابع – بيروت – لبنان
info@cihlebanon.org
أرضي: 760 986 1 961+
خلوي: 012 624 81 961+
797 002 3 961+

CIHLebanon
CIH_Lebanon
CIHCivicInfluenceHubLebanon

Konrad-Adenauer-Stiftung e. V.
https://www.kas.de/en/web/libanon

The text of this publication is published under a Creative “Commons license: Creative Commons Attribution-share Alike 4.0 international” (CC BY-SA 4.0), https://creativecommons.org/licenses/by-sa/4.0/legalcode

Disclaimer: The views expressed in this publication are those of the author(s) and do not necessarily reflect the official policy or position of the “Civic Influence Hub” (CIH) and the Konrad-Adenauer-Stiftung or its Lebanon Office.

إخلاء مسؤولية: إن الآراء الواردة في ورقة السياسات تعبّر عن وجهة نظر المؤلّف ولا تعكس بالضرورة السياسة الرسمية أو الموقف الرسمي لـ "ملتقى التأثير المدني "ومؤسسة كونراد آديناور أو لمكتبها في لبنان.